توظيف الظرف في تخريج المسائل الفقهيَّة عند المقدسيِّ (ت٩٠٩هـ) في كتابه (زينةُ العرائس من الطُرف والنفائس فيما يتخرَّج على الأُصول النحويَّة من الفُرُوع الفقهيَّة)

الكلمات المفتاحية: توظيفُ، الظرف، المقدسيُّ

بحث مستل من رسالة ماجستير

محمد إبراهيم عليوي **م٠د٠ إياد سليمان محمد**

المديرية العامة لتربية ديالى **جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية**

Mohamad22@gmail.com **Dr.Eyad81@yahoo.com**

المُلخَّص

يهدفُ هذا البحث إلى إبراز صورةٍ من صورة التفاعل بين علم العربية والعلوم الشرعية، وخصوصًا بين علمي النحو والفقه، إذ سعت هذه الدراسة إلى إظهار التوظيف النحوي في استنباط الحكم الفقهي، فتناولت في هذه الدراسة المسائل الفقهية التي وظِّف فيها الظرف عند المقدسي (ت٩٠٩هـ) في كتابه (زينة العرائس من الطرف والنفائس فيما يتخرَّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية)، محاولًا رصد الأثر النحوي في بناء هذه القواعد الفقهية.

المقدَّمة

الحمد لله المتفرِّد بالجلال والجمال، والمتصف بصفات البهاء والكمال، أحمده حمدًا كثيرًا مباركًا في المستقبل والحال، وأشكره شكرًا يثقل الأرض والجبال، وأوحده توحيد عبدٍ معترف بذنوبه الثقال، وأصلي وأُسلِّم على نبينا الحبيب محمد صلى الله عليه وآله وصحبه، صلاة دائمةً بالغداة والأصال، وبعدُ:

فمن النعم التي أنعم الله تعالى بها على هذه الأمة نعمة الإسلام والقرآن، وأيضًا نعمة العربية، التي بها نزل القرآن حاملًا معه علومًا شتَّى، ولعلَّ من أبرزها علوم النحو والعربية، وأيضًا العلوم الشرعية، وأعني بذلك الأصول والفروع الفقهية وما يتفرَّع منها من قواعد شرعيَّة مرتبطة مع علوم العربية، وقد هدف هذا البحث

إلى بيان صورة من صور التداخل والتفاعل بين علم العربية والعلوم الشرعية، إذ وضحت هذه الدراسة الأثر النحوي في تخريج الحكم الفقهي واستنباطه، إذ اعتنى الأصوليون عناية خاصة ومتجلية بمختلف المسائل العربية المتناثرة في بطون كتبهم ، إذ شملت المسائل النحوية وأيضًا الإعرابية واللغوية، إذ يتحرَّى هذا البحث المسائل المتعلقة بالظرف في كتاب المقدسي المذكور آنفًا، وكيفية توظيف تلك الظروف في تخريج المسائل الفقهية .

واتبعت في هذا البحث منهجًا جامعًا بين الوصف والتحليل ما استطعت على قدر الإمكان، واقتضت طبيعة البحث أن يُقسَّم على ثلاثة محاور، إذ تضمَّن المحور الأول بيان الدلالة الزمانية للظرفين (قبل) و(بعد) من مدلولي التقدم والتأخر في الزمان، أمَّا المحور الثاني: فكان يدور حول بيان دلالة الزمن للظرف (إذ) وملازمته للنصب والإضافة، والمحور الثالث: فكان حول دلالة (إذا) الظرفية للمستقبل والشرط، والخلاف في إفادتها لمعنى التكرار والعموم .

دلالة الزمان في الظرف:

أولًا: قَبْلُ وبَعْدُ:

يَدُلُّ لفظ (قَبْلُ) على التَّقدُّم في الزمان، ويدُلُّ لفظ (بَعْدُ) على التّأخر في الزمان، فهُما على نقيضٍ في الدلالة لكُلٍّ منهُما، إذ اختلفا في كونهِما ظرفين للغايات، أو صفتين للزمان والمكان، ولتشابههُما في الأَحكام مِن جهة البناء والإضافة ارتأيت أنْ أجمَعهُما في موضوع واحد.

قال **المقدسيّ**: ((لفظ قَبْلُ نقيضُ بَعْدُ، فإنَّ مدلوله التَّقدُّم في الزمان، فهل يستدعي وجودهُما فيه خلاف))[١]، وقال في موضعٍ آخر: ((بعدُ ظرف زمان يدلُّ على تأخر ما قبله))[٢].

من الظروف الزمانيّة (قَبْلُ) وهي نقيضُ (بَعْدُ)، ولكن ماذا يُمَثّل هذان الظرفان؟ هل يُمثّلان ظرفين للغايات، أم هُما صفتان للزمان والمكان، إذ اختَلفَ العُلماء في كونهِما ظرفين للغايات، أو صفتين للزمان والمكان.

فَذَهَبَ المُبرِّد (ت٢٨٥هـ) إلى أنّهما تدخلان في باب الغايات، إذ تَمَثَّل ذلك بقوله: ((ألا ترى أنَّك تقولُ: جئْتُ قبْلَكَ، ومن قَبْلِكَ، فلمَّا صار غاية لِما اذكره في موضعه قلت: جِئْتُ قبلُ يا فَتى، وجئْتُ من قَبْل))[٣]، قال تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[الروم: من الآية: ٤].

ورأى ابن السَّراج أنّهُما من الغايات، مُعلِّلًا ذلك بقوله: ((وهي التي يُسمّيها النحويون الغايات، فمصروفة عن وجهها تقول: جئتُ من قَبْلِ هذا ومن بَعْدِ هذا ...))[٤]، ثُمَّ أضاف قائلًا: ((وأمّا بناؤها على الضَّمِّ خاصّة؛ فلأِنّ أكثر أحوال هذه الظروف أنْ تكون منصوبة، وذلك الغالب عليها، فأُخرِجتْ إلى الضَّمِّ ولَمْ تخرج إلى الكَسر لأِنّ الكسر أخو النّصب، وجعلوا ذلك علامة للغاية)).[٥]

ورأى الزمخشريّ أنّهما من ظروف الغايات ، بقوله: ((حَدُّ الكلام وأصلَه أنْ يُنطَقَ بِهُنّ مُضافات، فلمّا اُقتُطِعَ عنهُنّ ما يُضَفنَ إليه، وسُكِتَ عليْهِنّ صِرْنَ حُدودًا ينتهي عندَهُنّ، فلذلك سُمِّين غايات، وإنَّما يُبنين إذا نُويَ فيهنَّ المُضاف إليه، وأنْ لَمْ يُنوَ فالإعراب))[٦].

فهما ظرفان مقطوعان عن الإضافة، ولذلك أشبها الأسماء الموصولة[٧].

وذهب العُكبري: ((وَيُسمّى قَبْلُ وبعْدُ وبقيّة الجهات الست غايات، وفيه وجهان:

أحدهما: أنّها حُدود ونهايات لما تُحيط به، وغاية الشي آخره، فسُمّيت بمعناها.

الثاني: إنَّ تمام الكلام يحصل بالمُضاف إليه بعدها، فإذا قُطعا عنه صَارَتْ هي آخرًا وغاية نائبةٌ عن غيرها)).[٨]

ورأى أبو الفداء أنّها من الظروف المقطوعة المبنيّة على الضمّ، وأنّها تُسمّى: ((ظروف الغايات؛ لأِنّها لمّا قُطِعتْ عن الإضافة جَرَتْ مَجرى بعض الكلمة وصَارَتْ حُدودًا وغايات ينتهي إليها)).[٩]

ومنهُم مَن ذَهَبَ خلاف ذلك، وهو أنّهُما ليسا بظرفين بل ((هُما صفتان في الأصل للظرف، فإذا قُلت: جَاءَ زيدٌ قبلَ عمرو، فأصله: جَاءَ زيدٌ زمانًا قبل زمانِ مجيء عمرو، وكذلك: جَاءَ بعد عمرو، أي: زمان بعد زمان مجيء عمرو، ثُمَّ حُذِفَ ذلك اتّساعًا...)).[١٠]

وذهب ابن هُشام[١١] والسيوطي[١٢] إلى كونهِما غير مُتأصّلين في الظّرفية، بل هُما في الأصل صفتان، وإلى هذا المعنى ذَهَبَ الدكتور فاضل السامرائي أيضًا[١٣].

إذن يمكن القول بأنَّ الظرف (قبل) عند أهل النحو هو من الظروف غير المتصرفة، فهي تحمل دلالة الاشتراك بين الزمان والمكان، والسياق الذي ترد فيه هو الذي يحدد دلالتها، فقولنا: قدمت البلد قبل زيد، فدلالتها هنا انتصبت على الظرفية الزمانية، وأمَّا قولنا: نزلنا قبل هذا المنزل، فدَّلت على ورودها ظرفًا مكانيًّا، ورأى ابن الصائغ إنَّ الذي يحدد دلالتها المكانية أو الزمانية إنَّما هو المضاف إليه[١٤].

وذكر النحويون إنَّ لإضافتها ـ قبل ـ حالات، فقد تُستعمل مضافة لفظًا ومعنى، وفي هذه الحالة تكون معربةً منصوبةً، أمَّا لو قُطعت عن الإضافة لفظًا والمضاف بعدها قُدِّر، فإنَّها تُبنى على الضمِّ، فلا تنصب، وربما تُقطع عن الإضافة لفظًا ومعنى، وفي هذه الحالة تُنصب وتنوَّن[١٥].

وأمَّا (بعد) عند النحويين فتُعدُّ من الظروف الملازمة للظرفية، وهي كإختها (قبل) تحمل الدلالة الزمانية والمكانية، فمثال ورودها ظرفًا زمانيًّا: سافرت بعد زيدٍ، ومثال ورودها ظرفًا مكانيًّا، قولنا: نزلت بعد هذا المنزل، وهو من الظروف المعربة المنصوبة، فإن أضيف صار من جنس المضاف فيبنى على الضم متى ما حُذف المضاف إليه ونُوي معناه[١٦].

أمَّا عناية النحويين في هذا الظرف فلعلَّها تكمن في التركيب النحوي الصحيح في كيفية استعماله، وهذا ما أشار إليه النحَّاس[١٧].

وخلاصة الأمر إنَّ عناية النحويين بهذين الظرفين (قبل) و(بعد) هي أنَّ ((للنحويين فيها بضعة عشر جوابًا، وإن كانوا قد أجمعوا أنَّ قبل وبعد إذا كانتا غايتين فسبيلهما أن لا تُعربا، واحتجوا في علة ذلك بإجوبةٍ، فمن أصحِّها أنَّ سبيل تعريف الأسماء أن تكون بالألف

واللام، أو بالإضافة إلى معرفة أو التسمية، فلمَّا كانتا قد عرِفتا بغير تعريف الأسماء وجب بناؤهما))[١٨].

أمَّا دلالة (قبل) عند الأصوليين فإنَّها تحمل الدلالة على الماضي من الزمان، وهذا ما صرَّح به القرافي، بقوله: ((وينتقل في لفظ قبل إذا كثُر متأخِّرًا لأنَّ قبل للماضي))[١٩]، يُضاف إلى ذلك مراعاتهم لدلالته على التقديم، فلو قال الرجلُ لزوجته: أنت طالق قبل دخولك الدار، فإنَّها تُطلَّق في الحال، ولو قال لها قبل الدخول: أنت طالق واحدةً قبلها واحدة، فأنَّها تقع ثنتان، في حين لو قال: قبل واحدة، فالذي عليه أنَّها تقع واحدة[٢٠].

بمعنى أنَّها أفادت تقدُّم الحكم على الحدث، أي: أنَّ الطلاق مقدَّم على الدخول في المثال الأول، ثمَّ أنَّ تقدُّم الطلاق الأول على الثاني هما متقدمان على حدث الدخول إلى الدار، كما ذُكر في المثال الثاني، وهذا بحدِّ ذاته يعني بأنَّ الحدث المتقدم قد تمَّ فعلًا، أمَّا الحدث التالي له فليس من الضروري أن يكون قد حدث فعلًا، فالطلاق هنا حاصلٌ، غير أنَّ الدخول إلى البيت ليس فيه ضرورة الحدث فعلاً، فالذي يهمُّ هو أنَّ حدوث الحدث الأول هو سابقٌ للحدث الثاني، فالمهم هنا أن يكون حادثًا مستقبلًا، أو بالأحرى من المفترض حدوثه[٢١].

وأمَّا (بعد) عند الأصوليين فهي ظرفٌ زمانيٌّ يحمل الدلالة على الاستقبال[٢٢]، وهي عند السبكي تفيد الدلالة على الترتيب، فهي عنده دالةٌ على تأخر سابقه عن لاحقهِ، وهي عكس قبل[٢٣]، في حين ذكر البعض أنَّها يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر، وهي بمعنى كثيرًا[٢٤].

وأنا أميل إلى ما ذهب إليه الجُمهور وهو أنّهما من ظُروف الغايات، بدلالة أنَّهُما إذا أُضيفتا كان غايتهُما آخر المُضاف، أمّا إذا قُطِعَتا عن الإضافة فإنَّ أواخرهُما تصير غايات، كما أنَّهُما تكونان ظرفًا بحسب ما يُضاف إليهِما، فإنْ أُضيفتا إلى مكان كانتا ظرفا مكان، وإنْ أُضيفتا إلى زمان كانتا ظرفا زمان، ولذلك سَهُل دُخول (مِن) عليهِما عند البصريّين.[٢٥]

وبناءً على ذلك حلّل المقدسيّ المسألة الفقهيّة الآتية:

((إذا قال: أنتِ طالقٌ قبل قدوم زيدٍ بشهر، فقَدِمَ قبل مُضي شهر؛ لَمْ تُطلَّق، وإنْ قَدِمَ بعد شهر وجُزء يقع الطلاق فيه...))[٢٦]، فدلالة الزمن في (قبل وبعد)، فضلًا عن علاقة ذلك بما يُضاف إليه كُلٌّ منهُما، يُبنى عليه الطلاق من عدمه، فالعلَّة اللُّغويّة التي استند إليها المقدسيّ هي أنَّ الطلاق في جُملة (أنتِ طالقٌ قبل قُدومِ زيدٍ بشهر) مُضافٌ إلى وقتٍ، وهو كلمة (شهر) المُستقبليّة، فالطّلاق المُضاف إلى وقتٍ موصوف بصفة هي مُنصرِفةٌ إلى وقتٍ في المُستقبل، وخُلاصة الأمر أنَّها تُطلَّق إذا جاء بعد شهر وجُزء، ولا تُطلَّق إذا جاء قبل مُضيّ الشهر، بالإحتكام إلى دلالة (قبل وبعد) الزمانية.

ويرى الإسنوي أنَّ الأصح عدم وقوعه حتّى يوجد ذلك الشّيء، وحينها يقع الطلاق، وهو مُستندٌ إلى حالٍ لفظيّ[٢٧].

ومثل ذلك قوله أيضًا:

((إذا قال: أنت طالقٌ قبل موتي، تُطلَّق في آخر جزء من حياته))[٢٨].

وظَّف المقدسيُّ هذه المسألة على قاعدة الباب التي ذكرها في (قبل)، وهي التقدم في الزمان، فجعلها ـ قبل ـ هنا للغاية وليست صفة للظرف، إذ إنَّ هذه المسألة تحتمل وجهين، الأول: أنَّها تكون صفة للظرف، وفي هذه الحالة تُطلَّق في الحال، والثاني: أنَّها تحتملُ جعلها للغاية، وفي هذه الحالة يقع الطلاق في آخر جزء قبل الغاية، وبما أنَّه أوقع الطلاق في آخر جزء من حياة المتكلم، فهذا يعني أنَّه قد حملها على المعنى الثاني، وهو توظيف لفظة (قبل) للغاية الزمانية، وليس صفة للظرف.

ومثل ذلك قوله أيضًا :

((إذا قال : له عليّ دِرهمٌ بعد درهم، فإنَّه يلزمه درهمان...)) [٢٩]، فالقاعدة اللُّغوية التي استند إليها المقدسيّ أنّه اعتمد على الدلالة الزمانيّة في (بَعدُ)، وهي تأتي لمعنى الغاية، فدَخَلَ الدِرهم الثاني مع الأوّل، فدَخَلَتْ الغاية في (المُغيّا) فصار درهمان.

ومثل ذلك قوله أيضًا:

((إذا قال السيد لعبده: أنت حرٌّ بعد موتي، فإنَّه يصحُّ ويُعتق بعد موته))[٣٠].

وظَّف المقدسيُّ هذه المسألة حسب قاعدة الباب لظرف الزمان (بعد) فعندما قال: أنت حرٌّ بعد موتي، فلا يكون العبد حرًّا في الحال، بل يبقى في الرقِّ إلى أن يموت سيِّدهُ؛ لأنَّ قاعدة (بعد) يكون ما قبلها متأخرًّا عمَّا بعدها؛ ولذلك قال المقدسيُّ في نهاية المسألة: ويُعتق بعد موته، وهذا توظيفٌ نحويٌّ للمسألة حسب القاعدة النحوية المذكورة في الباب .

ثانيًا: دلالة (إذ):

١. دلالة الزمن في (إذ):

عندما تطرّق النُحاة إلى (إذ) فأِنَّهُم عَدَّوها بكونها ظرفًا زمانيًا ماضيًا مُضافًا للجُملة الاسميّة والفعليّة، وهي مُلازمةٌ للظرفيّة، وبناءً على ذلك التزم المقدسيّ بعرض آراء النحاة في أنَّ (إذ) هي ظرفٌ لِما مضى من الزمان، إذ قال: ((إذ: ظرفٌ للوّقت الماضي من الزمان، لازمٌ للنّصب على الظرفيّة، والإضافة إلى جُملة مَلفوظٌ بها أو مُقدّرة، وأجاز الأخفش والزّجّاج نصبَه على المفعولية، وذكر ابن مالك أنَّها تَجيء حرفًا للتعليل)).[٣١]

ذَكَرَ النُحاة أنَّ (إذ) ظرفٌ هي لما مضى من الزمان، فهو لازم الإضافة الى الجُملة الاسمية والفعلية ومحله النصب على الظرفية، قال سيبويه: ((إذ هي لِما مضى من الدّهر، وهي ظرفٌ بمنزلةٍ مع))[٣٢] ، نُلاحظ أنّ سيبويه في معرض ذكره لـ (إذ) بيّن أنّها ظرفًا زمانيًا، وهو هُنا قاسها على (مع) من حيث الظرفية.

وذهب المُبرِّد إلى أنَّها: ما تُنبي عن زمانٍ ماضٍ[٣٣]، وذكر في باب إضافة الأَزمنة إلى الجُمل أنَّه: ((ما كان من الأزمِنَة في معنى (إذ) فإنَّه يُضافُ إلى الفعل والفاعل، وإلى الابتداء والخبر، كما يكون ذلك في (إذ) وذلك في قولك: جئْتُكَ إذ قامَ زيدٌ، وجِئْتُكَ إذ زيدٌ في الدَّار)).[٣٤]

ورأى ابن السَّرّاج أنَّها: ((تَدُلُّ على ما مضى من الزمان، ويستقبحون جئتُكَ إذ زيدٌ قام، إذا كان الفعل ماضيًا لَمْ يحسُن أنْ نُفرّق بينه وبين إذ؛ لِأنّ معناهُما في المُضيِّ واحدٌ ...)).[٣٥]

نلحظ هُنا أنّ المُبرّد وابن السَّرّاج قد بيَّنا أنّ (إذ) هي من الظروف المبنيّة، وهي دالّةٌ على الماضي مع دخولها على الجُملة سواءٌ أكانت اسميّة أو فعلية.

وتَدُلُّ (إذ) على الوقت الماضي لازمة للظرفيّة، إلَّا أنْ يُضاف إليها زمان، وهي دالّة على الزمان دلالة لا تعرض فيها للحدث، وأنَّها يُخبر بها مع دخولها على الأفعال، والدليل على اسميّتها الإخبار بها، وإبدالها من الاسم وتنوينها من غير تَرَنُّم، والإضافة إليها بغير تأويل، فهي لا تكون فاعلة ولا مُبتدأة إلّا أنْ يُضاف إليها اسم زمان يُخصّص مُطلقها.[٣٦]

وهي كذلك: ظرف زمانٍ ماضٍ لازمٍ للنصب على الظرفيّة، والجُملة التي تُضاف إليها تُحذف اختصارًا إذا كان ما قبلها دالًّا عليها، وعُوِّض عن الجُملة المذكورة التنوين نائبًا منابها وهو أخفّ منها.[٣٧]

وذكر السيوطيّ أنّ ((إذ للوقت الماضي وللمُستقبل في الأصح، وتَلتَزِم الظرفيّة ما لَمْ يُضَف إليها زمان، والإضافة إلى جُملة غير مُصدّرة بـ (زال) وأخواته أو دام أو ليس أو لكن أو ليت أو لعلّ، ويقبح أنْ يليها اسمٌ بعدهُ ماضٍ، وقد يُحذَف جزؤها فتُعوّض تنوينًا وتُكسر للساكِنين...)).[٣٨]

وذكر عبّاس حسن أنَّها ((ظرفٌ للزمن الماضي في أكثر استعمالاته، وقد تكون للمُستقبل بقرينة، وهي مبنية على السكون غير مُتصرّفة في الأغلَب، وتكون أحيانًا مُضافًا إليه، والمُضاف اسم زمان نحو: حينئذٍ، يومئذٍ، فتتحرّك الذّال بالكسر عن التنوين ...)).[٣٩]

ويرى الدكتور فاضل السامرائي إنَّ الأصل في وضعها هي ظرفٌ للمُضيّ[٤٠]

٢. دلالات (إذ):

من المعروف أنّ (إذ) هي من الظروف المبنية لِما مضى من الدّهر، فهو مرّة يكون اسمًا، ومرّة يكون حرفًا، فلذلك فإنّ لها دلالات واستعمالات، وسنتطرّق إليها على نحوٍ من الإيجاز:

الدلالة الأُوّلى: أنْ تكون ظرفًا تحمل دلالة الماضي من الزمان.(٤١)

وذهب الزمخشريّ في توجيّهه لقوله تعالى: ﴿ **قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُم إذ تَدْعُون**﴾[الشعراء: الآية: ٧٢]، لحكاية الحالة الماضية، فقال: ((وجاء مُضارعًا مع إيقاعه في (إذ) على حكاية الحالة الماضية. ومعناه: استحضروا الأَحوال الماضية التي كُنتم تدعونها فيها، وقولوا هلْ سمعوا أو أسمعوا قَطّ، وهذا أبلغ من التبكيت ...)).(٤٢)

واتّفق النُحاة على اسميّة هذا النوع، فقد أورد المُراديّ أربعة أوجهٍ تدلّ على اسميّتها(٤٣)، وهي:

الأول: الإخبار بها مع مُباشرة الفعل نحو: مجيئك إذ جَاءَ زيدٌ.

الثاني: إبدالها من الاسم نحو: رأيتُك أمس إذ جئتَ.

الثالث: تنوينها من غير ترنّم نحو: يومئذٍ.

الرابع: الإضافة إليها بلا تأويل نحو: ﴿**بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا**﴾[آل عمران: من الآية: ٨].

وجعل ابن هُشامٍ لاسميّة (إذ) أربعة استعمالات وهي(٤٤):

١. أنْ تكون ظرفًا ـ وهو الغالب ـ نحو قوله تعالى: ﴿**فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اِثْنَيْنِ**﴾[التوبة: من الآية: ٤٠]، ولا خلاف بين النُحاة على ظرفيّتها في أكثر استعمالاتها.

٢. أنْ تكون مفعولًا به، نحو قوله تعالى: ﴿**وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُم**﴾[الأعراف: من الآية: ٨٦]، إذ أنَّ الغالب على المذكور في أوائل القصص في التّنزيل هو أنْ تكون مفعولًا به بتقدير: اذكر، وذلك نحو قوله تعال ى: ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ**﴾[البقرة: من الآية:٣٠].

٣. أنْ تكون بدلًا من المفعول به نحو قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذْ انْتَبَذَتْ﴾ [مريم: من الآية: ١٦]، فـ (إذ) هُنا بدل اشتمال من مريم على حدّ البدل في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[البقرة: من الآية: ٢١٧]، وقوله تعالى: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ﴾[المائدة: من الآية: ٢٠]، يُحتمل أنَّ (إذ) هُنا ظرفًا للنعمة وكونها بدلًا منها.

٤. أن يكون مُضافًا إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه، وذلك نحو: يومئذٍ وحينئذٍ، أو غير صالح له كقوله تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾[آل عمران: من الآية:٨].

وذكر السيوطيّ أنّ الذي يدُلُّ على اسميّتها هو: ((قُبولها التنوين والإخبار بها نحو: مجيئُك إذ جَاءَ زَيدٌ، والإضافة إليها بلا تأويل...))[٤٥].

الدلالة الثانية:

أنْ تكون للتعليل، وهي محل خلاف بين النُحاة حول اسميّتها وحرفيّتها، وفي ذلك رأيان:

الرأي الأوّل: كونها حرف تعليل، وهذا ما أخذ به ابن مالك، إذ ذكر أنَّها تجيء للتعليل[٤٦]، بدلالة قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[الزخرف: الآية: ٣٩].

وذهب الرضي إلى ما ذهب إليه ابن مالك، فقال: ((وتجيء (إذ) للتعليل، نحو: جئتُكَ إذ أنت كريم، أي: لِأنَّك، والأولى حرفيّتها إذن، إذ لا معنى لتأويلها بالوقت حتّى تَدخُل في حَدِّ الاسم)).[٤٧]

وذهب أبو حيّان في توجيه قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[الزخرف: الآية: ٣٩]: ((وقيل: (إذ) للتعليل حرفًا بمعنى إنْ))[٤٨]، أي: لِإنْ ظلمتم، أو لأجل ظلمكم في الدنيا[٤٩].

وذكر ابن هشام في توجيهه للآية: ((أي ولَن يَنفعَكُم اليوم اشتراككم في العذاب لِأجل ظُلمِكُم في الدنيا...)).[٥٠]

الرأي الثاني:

أنّها ظرفيّة زمانية تفيد التعليل، قال به ابن جنّي.[٥١]

وبهذا المعنى قال الزمخشريّ أيضًا، فقد ذكر في بيان قوله تعالى: ﴿إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾[الأحقاف: من الآية:٢٦]، قائلًا: ((فإنْ قُلتَ: بِمَ انتصب ﴿إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ﴾؟ قُلتُ: بقوله تعالى: ﴿فَمَا أَغْنَى﴾، فإنْ قُلتَ: لِمَ جرى مجرى التعليل؟ قُلتُ: لاستواء مُؤدَّى التعليل والظرف في قولك: ضَربتُهُ لإساءته، وضَربتهُ إذا أساء؛ لِأنَّكَ ضَربته في وَقتِ إساءته، فإنَّما ضَربتَه فيه لوجود إساءته فيه، إلَّا أنَّ (إذ) و(حيث) غلبتا دون سائر الظروف في ذلك)).[٥٢]

ومن النُحاة مَنْ ذهبَ إلى كونها ظرفًا زمنيًا، وقد جاء بمعنى الوقت، وأنَّ التعليل مُستفادٌ من قوّة الكلام لا مِن اللَّفظ.[٥٣]

وقد علّق الدكتور عبد العال مكرم على مَنْ قال أنّ (التعليل مُستفاد من قوّة الكلام لا من اللَّفظ)، بقوله إنّ قُوّة الكلام لا أثر لها في التعليل، فالتعليل عنده تقرير ثبوت المُؤثّر لإثبات الأثر.[٥٤]

وأمَّا معناها عند الأصوليين فلعلَّهم لم يكونوا مختلفي الرأي عن النحويين في أن أغلب معانيها هو أنَّ تكون ظرفًا للزمن الماضي، وهذا ما صرَّح به السُبكي ناقلًا الخلاف في ذلك[٥٥]، وإلى هذا المعنى ذهب الإسنوي أيضًا ناقلًا رأي الأخفش والزجَّاج نصبه على المفعولية، وتبعهم في ذلك أكثر المُعربِّين[٥٦] .

وبناءًعلى ذلك حلَّل المقدسيّ المسألة الفقهيّة الآتية:

((إذا قال: أنتِ طالقٌ إذ قُمتِ، أو إذ تزوّجتُكِ، فإنْ كان المُراد المُضيّ فتُطَّلق، أشبه ما لو قال : أنتِ طالقٌ قبل أنْ تدخُلي الدَّار، وإنْ كانتْ للتعليل فيكون قوله :أنتِ طالقٌ لِأجلِ قيامك ،أو لِأجلِ تزوّجكِ ، أو لِأجل نومك، أو لأجل صومك ونحوه ، والله أعلم)) [٥٧]، فعلى

ما يبدو أنَّه إذا كان المُراد من (إذ) الدلالة على الماضي وهذا ما ذكره مُعظم النُحاة فأنَّها تُطلَّق، وهذا أشبه ما لو قال :أنتِ طالقٌ قبل أنْ تدخُلي الدَّار، ومنهُم مَن ذهب إلى احتمالية عدم وقوع الطلاق، على اعتبار أنَّ الطلاق لا يُمكن وقوعه في الزمن الماضي، كما لو قال: أنتِ طالقٌ أمسِ.(٥٨)

أمّا لو كانت (إذ) تعليليّة، فيكون قوله: أنتِ طالقٌ لِأجل قيامك، أو لِأجلِ تزوّجك، أو لِأجل صومك، ونحو ذلك.(٥٩)

وممّا سبق يتبيّن أنّ المقدسيّ أوقع الطلاق على أنَّ (إذ) كانت زمانيَّة، وقال لها: أنتِ طالقٌ إذ تزوّجتُك، فيقع الطلاق لِأنّه بذمَّته الآن، فَوَقَعَ الطلاق على محلّه، وإذا كانتْ تعليليّة، وَقَعَ الطلاق لِأنّه علَّقه بتزوّجه منها بكلمة (إذ) التعليليّة، وعليه فتقعيّد المقدسيّ وتخريجه لهذه المسألة الفقهيّة، جاء موافقًا لما ذهب إليه النُحاة في أن (إذ) هي ظرفٌ لما مضى من الزمان.

ثالثًا: دلالة (إذا):

ذكر النُحاة أنَّ (إذا) هي من الظروف الزمانيّة الحاملة دلالة الاستقبال، وتضمّنها معنى الشرط في الغالب، أو قَدْ لا تكون كذلك، والنُحاة عندما يتطرّقون لبيان دلالتها فإنّنا نلحظُ منهُم آراء مُتباينة حول دلالتها.

إذ ضمَّن ذلك المقدسيّ بقوله: ((إذا ظرفٌ للمُستقبل من الزمان، وفيه معنى الشّرط، وإنْ دلَّتْ على الشّرط فلا تَدُلُّ على التّكرار على الصحيح، وقيل بلى، واختاره ابن عُصفور)).(٦٠) من الواضح أنَّ (إذا) هي من الظروف الزمانية الحاملة دلالة الاستقبال في أغلب الأحيان ومُتضمّنة معنى الشّرط ، او رُبّما تكون غير ذلك، فقد قال سيبويه: ((وأمّا إذا فلِما يُستقبل من الدّهر وفيها مُجازاةٌ، وهي ظرفٌ وتكون للشيء تُوافقه في حالِ أنتَ فيها، وذلك قولك: مررتُ فإذا زيدٌ قائمٌ)).(٦١)

وذهب الزمخشري على أنّها لِما يُستقبل من الدهر، وهي مُضافة إلى الجُملة الفعلية، كقولك: إذا قام زيدٌ. وفيها معنى المُجازاة، مُضيفًا إلى أنَّ الشّرط يُجابُ بها كما يُجابُ بالفاء.(٦٢)

فهي من أسماء الزمان، وتَحمِل معنى المُستقبل، وتكون مَبنيَّة لإبهامها في المُستقبل، ومُفتقِرة إلى جُملة بعدها توضّحها وتُبيّنها، فضلًا عن ذلك تَضمَّنها معنى الشّرط والجَزاء، فبُنيت كبناء أدوات الشّرط، وسُكِّن آخرها، ولَمْ يَقَعْ بعدها ألَّا الفعل.(٦٣)

وذكر ابن مالك أنَّها: ((للوقت المُستقبل مُضمَّنة معنى الشَرط غالبًا، لكنَّها لِما يُتيّقَن كونه أرجح، بخلاف (إنْ)، فلذلك لَمْ تُجزم إلَّا في الشِّعر، ورُبَّما وَقَعَتْ موقع (إذ) و(إذا) مَوقِعَها)).(٦٤)

أمّا أبو حيّان فذهب على أنّها: ((ظرف زمان فيه معنى الشّرط غالبًا، قِيلَ: واتَّفقوا على إنَّه للإستقبال، وزعم بعضهُم أنَّه يكون للحال...وأصلها أنْ لا تكون شرطًا، إذ الشّرط في لسان العرب ما يُمكن وقوعه غالبًا، وإذا في الغالب تَدُلُّ على المَعلومِ وقوعه، ومع دلالتها على الظرفية تَدُلُّ على إرتباطِ إحدى الجُملتين بالأُخرى)).(٦٥)

ورأى المُراديّ أنّها: ((ظرفٌ لِما يُستقبل من الزمان، مُتضمّنة معنى الشّرط، ولذلك تُجاب بما تُجابُ به أدوات الشرط، نحو: إذا جَاءَ زيدٌ فقُمْ إليه، وكثُرَ مجيء الماضي بعدها مُرادًا به الاستقبال، ومع تَضَمَّنها معنى الشّرط لَمْ يُجزم بها إلّا في الشعر...))(٦٦)، أما علّة عدم الجزم بها فلمُخالفتها (إنْ) الشرطيّة؛ لِأنَّ (إذا) لِما تيقّن وجوده أو رَجُح، بينما (إنْ) فإنَّها للمشكوك فيه.(٦٧)

وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنّها ـ في الغالب ـ تكون: ((ظرفًا للمُستقبل مُضمّنةً معنى الشّرط، وتختصُّ بالدخول على الجُملة الفعلية، قيل: وقد تَخرُج عن كُلٍّ من الظرفيّة والاستقبال ومعنى الشّرط ...))(٦٨).

وهي عند الأصوليين من الظروف الزمانية، وكثيرًا ما تكون متضمِّنة معنى الشرط، غير أنَّ الأصل فيها معنى الظرفية وغيرها عارض، ذكر ذلك القرافي(٦٩)، وذكر السبكيُّ أنَّه: ((

لا دلالة له على مطلق الزمان، فالفور في إذا أوضح منه في إن ... فإذا دلَّت على مطلق الزمان كان أخصُّ الازمنة الفور لقرينة العوضية))[٧٠].

وذهب الأسنويُّ إلى كونها ـ إذا ـ ظرف للمستقبل من الزمان وغالبًا ما يحمل معنى الشرط، وقد لا يكون فيها معنى الشرط، وقد تقع للماضي أيضًا[٧١]، ومنهم من ذكر بأنَّ مذهب أهل البصرة في (إذا) هو أنَّها حقيقة في الظرف، مضافةٌ إلى الجملة الفعلية التي تدلُّ على معنى الاستقبال، وعلى وجه القلة أنَّها قد تستعمل للدلالة على الظرفية فحسب، من غير اعتبار الشرط فيها[٧٢].

ومن خلال ما تمّ عرضه يتّضح لنا بأنّ (إذا) من الظروف المبنيّة لإبهامها في المُستقبل، وأنَّها مُفتقرة إلى جُملة بعدها، وفائدة هذه الجُملة هي توضيحها وتبيانها كما هو الحال في الموصولات، كما أنَّها مُتضمَّنة معنى الشَّرط، ولذلك فإنَّها تُبنى كما تُبنَى أدوات الشَّرط ، ولِأنّها مُتضمَّنة معنى الشَّرط فإنّ ما بعدها يقع فعلًا، أمّا إذا وقع بعدها اسمٌ مرفوعٌ فإنَّه يكون على تقدير فعل قبله.

وبناءً على ذلك حلَّل المقدسيّ المسألة الفقهيّة الآتية:

((إذا مِتُّ فأنتَ حُرٌّ؛ فإنَّه يصيرُ مُدَبَّراً بهذا، وإنْ قال :إذا أردتَ فأنتَ مُدَبَّر؛ كان على التراخي ؛ لِأنَّه للإستقبال، بخلاف ما ذكروا في : إنْ شئتَ ، وكذا في العتق، والله أعلم))[٧٣]، استند المقدسيّ في هذه المسألةعلى الوظيفة اللُّغوية للظرف(إذا)، مُعتَمِداً على معناه في جُملة :(إذا مِتُّ فأنتَ حُرٌّ) إذ استعمله في معنى الشّرط ؛ لِأنَّه اشترط حُصول الحُريّة بعد الموت، وهو الشّرط ، وكذا هو الحال في قوله:(إذا أرَدتَ فأنتَ مُدَبَّر فأنه يكون للتراخي المُستقبليّ، فاستعمل إذا في المعنى الشّرطيّ، ورأيه هذ مُوافقٌ لما ذهب إليه مُعظم النُحاة لتضمّن (إذا) معنى الشرط.[٧٤]

ومثل ذلك قوله ايضًا:

((إذا قال: أنتِ طالقٌ إذا قَدِمَ زيدٌ، أو إذا جَاءَ غد، أو إذا جَاءَ رأسُ الشهر، أو إذا شئتِ، أو إذا جَاءَ زيدٌ، أو إذا ذهبتِ، فتُطلَّق))[٧٥]، المقدسي في تقعيده هذه المسألة وظَّف (إذا)

الظرفية بناءً على ذكره النُحاة من إفادة هذا الظرف لمعنى الشّرط غالبًا، فتُطلّق بحصول هذه الشروط؛ لِأنّه استعمل (إذا) هُنا بمعناها الشّرطي، فعلَّقَ وقوع الطلاق بحصول هذه الشُّروط التي ذكرها، وخُلاصة الأَمر أنَّ الطلاق يقع متى ما تحققت تلك الشُّروط، وذلك بالإحتكام إلى الوظيفة اللُّغوية والدِّلالية للفظة (إذا) الظرفية، لإفادتها معنى الشَّرط غالبًا، ورأيه هذا مُوافقٌ لما ذهب إليه مُعظم النُحاة.

الخلاف في دلالة (إذا) على التِّكرار والعُموم:

لعلَّ الخلاف في إفادة (إذا) التِّكرار والعُموم من المسائل الخلافية التي أشار إليها النُحاة والأُصوليّون على حَدٍ سواء، فهل هي تَدُلُّ على التِّكرار والعُموم في هذا الوضع، أم أنَّها ليست كذلك؟ قال المقدسي: ((كما لا تَدُلُّ (إذا) على التِّكرار، لا تَدُلُّ أيضًا على العُموم على الصحيح، وقيل: تَدُلُّ عليه. وهل هي للتَّراخي أو على الفور؟ فيه وجهان)).(٧٦)

يُثير المقدسيّ هُنا مسألة خلافيّة في دلالة (إذا) على التِّكرار والعُموم حالة كونها شرطية، فهل هل هي تَدُلُّ على التِّكرار والعُموم في هذا الوضع؟ أم أنَّها ليست كذلك؟

فقد ذهب أبو حيّان إلى أنَّها: ((لا تقتضي العُموم، فليست كأسماء الشّرط، وقيل تقتضيه، فهي مثل (كُلَّما) تقتضي التِّكرار...)).(٧٧)

أما السيوطيّ فإنَّه رأى أنّ (إذا) ((دلّت على الشَّرط، فلا تَدُلُّ على التِّكرار على الصحيح، وقيل تدُلُّ عليه ككُلَّما، واختاره ابن عصفور، فلو قال: إذا قُمتِ فأنتِ طالِق، قامتْ ثُمَّ قامتْ أيضًا في العدّة ثانيًا وثالثًا لَمْ يقع بهِما شيء على الأوّل دون الثاني، وكما لا تدُلُّ على التِّكرار لا تَدُلُّ أيضًا على العُموم على الصحيح، وقيل تَدُلُّ عليه، فلو قال: إذا طلّقت امرأة من نسائي فعبدٌ من عبيدي حُرٌّ. فطلَّق أربعًا ولم يُعتق إلّا عبدًا واحدًا، وتنحلُّ اليمينُ على الأوّل، ويُعتق أربعة على الثاني)).(٧٨)

ورأى عبّاس حسن أنّها إذا كانت للشرط، فلا تكون دالّة على التكرار، ففي قولك: إذا خرجتَ أخرُج معك، فإنّ المراد بالخُروج سوف يتحقق مرّة واحدة، وهي كذلك لا تُفيد الشُمول والتعميم عنده، فلو حلفَ رجلٌ على أن يتصدّق بمائة ـ مثلًا ـ وذلك إذا رجع ابن من أبنائه

الغائبين، فرجع ثلاثة، فمقتضى القاعدة أنَّه لَمْ تجب عليه إلّا مائة وتسقط عنه اليمين بعدها[٧٩].

وهي عند الأصوليين لا تدلُّ على التكرار خلافًا لابن عصفور، صرَّح بذلك السبكي[٨٠]، أمّا الإسنويّ فإنَّه ذهب إلى ما ذهب إليه أبو حيّان، فقال بعدم دلالتها على التّكرار، وكذلك العُموم، وقيل أنَّها تدُلُّ عليه[٨١].

وذهب القاسمي في معرض تفسيره قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ آمِنُوا بِاللَّهِ وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ﴾ [التوبة: من الآية:٨٦]، أنّ (إذا) هُنا أفادت التّكرار بقرينة المقام لا بالوضع[٨٢]، وهذا ما ذهب إليه محمد القلموني في تفسيره للآية المباركة.[٨٣].

وبناءًعلى ذلك حلّل المقدسي المسألة الفقهيّة الآتية:

((إذا قال: إذا قُمتِ فأنتِ طالق، فقامتْ، طُلِّقت، فلا يتكرر الطلاق بتكرار القيام جزم به في الفروع)) [٨٤]، استند المقدسيّ في تقعيده هذه المسألة بما نقله عن المرّداوي أنَّ ذلك لا يتكرر إلّا في (كُلَّما)[٨٥]، فهو قد بنى الحُكم الفقهي على ما ذكره النُحاة في عدم إفادة (إذا) معنى التّكرار[٨٦]، إذا احتملت معنى الشَّرط، و(إذا) في جملة: إذا قُمتِ فأنتِ طالق، فوريَّة تَدُلُّ على المُضارعة، لإفادة (إذا) المُستقبل والشَّرط، والدلالة الشَّرطية تحتَمِل معنى الفوريَّة والتَّراخي، فقرينة الحال صرفته إلى الفوريَّة، وإلّا (إذا) في حقيقتها لا تَدُلُّ على الفوريّة، وخُلاصة الأَمر، إنَّ الطلاق يقع مرَّة واحدة فقط مع تحقق شرط القيام، ولا يتكرر الطلاق مع تكرر القيام، وذلك بالإحتكام للوظيفة اللُّغوية والدلالية للظرف (إذا) في عدم إفادته لمعنى التكرار كما صرَّح بذلك مُعظم النُحاة .

ومثل ذلك قوله أيضًا:

((إذا كلَّمت زيدًا فأنت طالق، فكلَّمته طُلِّقت، ولا يتكرَّر بالتكرار))[٨٧] .

وظَّف المقدسيُّ هذه المسألة حسب قاعدة الباب على أنَّ إذا لا تدلُّ على التكرار فقوله: إذا كلَّمت زيدًا، فأنت طالق، فتحتمل أنَّها تكلم زيدًا مرة واحدة، وقد تكلِّمه أكثر من مرة، فإذا

كلَّمته أكثر من مرَّة، فهل يقع عليها الطلاق إذا تكرَّر منها الطلاق معه؟ فعندما قال في نهاية المسألة فكلَّمته طُلِّقت ولا يتكرَّر بالتكرار، أي: أنَّه لا يتكرَّر الطلاق بتكرار الكلام مع زيد، وهذا تصريح منه بأنَّ (إذا) لا تقتضي التكرار، وهو توظيف منه في تقعيد هذه المسألة الفقهية مستندًا على القاعدة النحوية المذكورة آنفًا.

الخاتمة

١. بينت الدراسة بأنَّ للظروف أهمية بينة في تخريج المسائل الفقهية وقد بدا هذا واضحًا في المسائل التي دُرست .

٢. كشفت الدراسة بأنَّ الفقهاء ولا سيما المتقدم منهم كانوا على دراية تامة بعلوم العربية وما لها من أثر في تقعيد المسائل الفقهية، وعلى هذا الأساس كان الاختلاف واضحا عندهم فيما يصدرون عنه من أحكام، غير أنَّ هذا الاختلاف في حقيقته إنَّما هو اختلاف تنوع لا تضاد، فهو نابع من طريقة فهمهم لقوانين اللغة وضوابطها .

٣. أبانت الدراسة بوجود علاقة تداخل وتأثر فيما بين علم النحو وعلم الشريعة، وعلى رأسها الفقه الذي اعتنى بالقواعد النحوية وأثرها في تحديد الأحكام الشرعية .

٤. إنَّ العلوم الشرعية بكل فروعها متوقفة بضرورة الإلمام بفنون اللغة؛ وذلك لفهمهم المعنى على الوجه الصحيح؛ ولكي تكون الأحكام والاستدلالات موافقة للمنهج الصحيح والسليم .

Abstract

Employing the envelope in the graduation of jurisprudential issues according to al-Maqdisi (d. 909 AH) in his book (Bridal adornments from the periphery and valuable ones while he graduates on the grammatical principles of the fiqh branches)

Key words: employment, adverb, Jerusalemite

Research extracted from an MA thesis

Muhammad Ibrahim Aliwi Iyad Suleiman Muhammad

Directorate General of Diyala Education, Diyala University / College of Education for Human Sciences

This research aims to highlight an image of the interaction between Arabic and Islamic sciences, especially between the sciences of grammar and jurisprudence, as this study sought to show the grammatical employment in devising jurisprudential judgment. His book (Bridal Accessories from Al-Turf and Al-Nafais as he graduated from the grammatical principles of the Fiqh branches), trying to monitor the grammatical impact on building these jurisprudential rules.

الهوامش

(١) زينة العرائس: ٢/٤٥١.

(٢) المصدر نفسه: ٢/٤٥٦ .

(٣) المقتضب:٤/٢٠٥.

(٤) الأصول في النحو: ٢/١٤٢.

(٥) الأصول في النحو: ٢/١٤٢.

(٦) المفصّل في صنعة الأعراب: ٢١٠.

(٧) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: ١٠٢.

(٨) اللباب في بناء العلل والإعراب: ٢/٨٣.

(٩) الكُنّاش: ١/٢٨٦.

(١٠) ارتشاف الضرب: ٤/١٨١٦ .

(١١) ينظر: مُغني اللبيب: ١/٣٦١.

(١٢) ينظر: همع الهوامع: ٢/٤٦٧.

(١٣) معاني النحو: ٢/١٩٣

(١٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ١/٤٥١ .

(١٥) ينظر: أوضح المسالك: ٣/١٦٤، وشرح الأشموني: ٢/٣٢١ . ٣٢٢ .

(١٦) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ١/٤٥١، وشرح قطر الندى: ١٩، وشرح ابن عقيل: ٣/٧٢ .

(١٧) ينظر: عمدة الكتاب: ١/٢٤٢ ـ ٢٤٣ .

(١٨) عمدة الكتاب : ٢٤٠/١ ـ ٢٤١ .

(١٩) الفروق للقرافي: ١٨٥/١ ـ ١٨٦ .

(٢٠) ينظر: شرح التلويح على التوضيح: ٢٢١/١ .

(٢١) ينظر: الظرف بين النحويين والأصوليين (بحث): ١٩٨ .

(٢٢) ينظر : الفروق للقرافي: ١٨٥/١ .

(٢٣) ينظر: الأشباه والنظائر: ٢١٦/٢ .

(٢٤) ينظر : غمز عيون البصائر: ١٦/١ .

(٢٥) ينظر: شرح التصريح: ٧١٨/١ـ ٧٢٠، والظرف خصائصه وتوظيفه النحوي: ٢٤٩.

(٢٦) زينة العرائس: ٤٥٢/٢-٤٥٣.

(٢٧) ينظر: الكوكب الدُرّي: ١٨١.

(٢٨) زينة العرائس: ٤٥٣/٢ .

(٢٩) زينة العرائس: ٤٥٩/٢.

(٣٠) المصدر نفسه: ٤٧٥/٢ .

(٣١) المصدر نفسه: ٤٦٣/٢.

(٣٢) كتاب سيبويه: ٢٢٩/٤.

(٣٣) ينظر: المقتضب: ٥٤/٢.

(٣٤) المقتضب ٣٤٧/٤.

(٣٥) الاصول في النحو: ١٤٤/٢.

(٣٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٠٦/٢.

(٣٧) ينظر: رصف المباني: ٣٤٦.

(٣٨) همع الهوامع: ١٧١/٢.

(٣٩) النحو الوافي: ٢٧٥/٢ـ ٢٧٦.

(٤٠) معاني النحو:٢٠٥/٢

(٤١) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٢٩/٤، ومعاني القرآن للزجّاج: ٤٠٠/١، والمقتضب: ٥٤/٢، والأصول في النحو: ١٤٤/٢.

(٤٢) الكشّاف: ٣١٨/٣ .

(٤٣) الجنى الداني: ١٨٦.

(٤٤) مغني اللبيب: ٨٤/١ ـ٨٥ .

(٤٥) همع الهوامع: ١٧٢/٢.

(٤٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢٠٨/٢.

(٤٧) شرح الرضي: ٢٠١/٣.

(٤٨) البحر المحيط: ٣٧٥/٩.

(٤٩) ينظر: همع الهوامع: ١١٦/٢ .

(٥٠) مغني اللبيب: ٨٦/١.

(٥١) ينظر: الخصائص: ١٧٢/٢-١٧٣.

(٥٢) الكشّاف: ٣٠٩/٤.

(٥٣) ينظر: مغني اللبيب : ٨٦/١، وهمع الهوامع :٢ /١٧٦، والنحو الوافي: ٢٧٧/٢.

(٥٤) ينظر: أسلوب (إذ) في الدراسات القرآنية والنحوية: ٣٠.

(٥٥) ينظر : الأشباه والنظائر: ٢٠٩/٢ـ ٢١٠ .

(٥٦) ينظر : الكوكب الدري : ١٨٥ ـ ١٨٦ .

(٥٧) زينة العرائس: ٤٦٥/٢-٤٦٦.

(٥٨) ينظر: الشرح الكبير على المقنّع: ٤٦٢/٢٢.

(٥٩) ينظر: زينة العرائس: ٤٦٥/٢-٤٦٦.

(٦٠) المصدر نفسه : ٤٦٦/١ ـ١٦٧.

(٦١) كتاب سيبويه : ٢٣٢/٤ .

(٦٢) المفصّل في صنعة الإعراب :٢١٣ـ ٢١٤

(٦٣) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ١٢١/٣.

(٦٤) شرح التسهيل : ٢١٠/٢.

(٦٥) ارتشاف الضرب: ١٨٦٥/٤.

(٦٦) الجنى الداني: ٣٦٧.

(٦٧) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٧.

(٦٨) معاني النحو: ٢٠٦/٢.

(٦٩) ينظر: شرح تنقيح الفصول: ٢٦١ .

(٧٠) الأشباه والنظائر : ٢/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩ .

(٧١) ينظر: الكوكب الدري: ١٨٩ .

(٧٢) ينظر : شرح التلويح على التوضيح : ٢٢٤/١ .

(٧٣) زينة العرائس: ٤٦٧/٢ ـ٤٦٨ .

(٧٤) ينظر: شرح التسهيل: ٢١٠/٢، وارتشاف الضرب: ١٨٦٥/٤، وهمع الهوامع: ١٧٨/٢.

(٧٥) زينة العرائس :٤٦٨/٢.

(٧٦) المصدر نفسه : ٤٧١/٢.

(٧٧) ارتشاف الضرب: ١٨٦٦/٤.
(٧٨) همع الهوامع : ١٨٠/٢.
(٧٩) ينظر: النحو الوافي: ٢٧٩/٢.
(٨٠) ينظر: الأشباه والنظائر: ٢٠٩/٢ .
(٨١) الكوكب الدريّ: ١٩٠.
(٨٢) ينظر: تفسير محاسن التأويل: ٤٧٤/٥.
(٨٣) ينظر: تفسير المنار: ٥٠١/١٠.
(٨٤) ينظر: زينة العرائس: ٤٧٣/٢.
(٨٥) ينظر: الفروع وتصحيح الفروع: ١٠٤/٩، وزينة العرائس: ٤٧٣/٢.
(٨٦) ينظر: همع الهوامع: ١٨٠/٢، والنحو الوافي: ٢٧٩/٢.
(٨٧) زينة العرائس : ٤٧٧/٢ .

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

- **ارتشاف الضَّرَب مِن لسان العرب:** أبو حيِّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م .
- **أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية:** د. عبد العال سالم مكرَّم، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٨م .
- **الأشباه والنظائر**، تاج الدين عبد الوهاب السبكي(ت٧٧١هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٩١م .
- **الاصول في النحو:** أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي ابن السرَّاج (ت٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان ـ بيروت، (د.ت).
- **أنوار البروق أنوار في انواء الفروق:** العلامة شهاب الدين ابي العباس المشهور بالقرافي (ت٦٨٤هـ)، دراسة وتحقيق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، د. محمد أحمد سرَّاج، أ. د .علي جمعة محمد، دار السلام، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠١م.

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** ابن هشام الأنصاري المصري(ت٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ت) .
- **البحر المحيط في أصول الفقه:** بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ) قام بتحريره: الشيخ عبد القادر عبد الله العاني، وراجعه: د. عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط٢، ١٩٩٢م.
- **تفسير المنار:** السيد محمد رشيد رضا القلموني (ت١٣٥٤هـ)ن دار المنار، القاهرة، ط٢، ١٩٤٧م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني:** المرادي (ت٧٤٩هـ)، تح: د.فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٢م .
- **الخصائص:** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (د.ت).
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني:** الإمام أحمد بن عبد النُّور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تح: أحمد محمَّد الخرَّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٤م .
- **زينة العرائس من الطُرف والنفائس فيما يتخرّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهيةّ:** يوسف عبد الهادي المقدسي (ت٩٠٩هـ)، تح: د. صفوت عادل عبد الهادي، دار النوادر، سورية، ط١، ٢٠١٢م.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:** بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٩٨٠م .
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (المنهج السالك إلى ألفية ابن مالك):** أبو الحسن الأشموني (ت٩٠٠هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٥٥م.

- **شرح التسهيل:** ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمَّد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٩٩٠م .
- **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو:** للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠٠٠م .
- **شرح التلويح على التوضيح**، سعد الدين مسعود بن التفتازاني(ت٧٩٣هـ)، تح: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٩٦م .
- **شرح الرضي على الكافية (ت٦٨٨هـ):** تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م .
- **الشرح الكبير على المقنع:** شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن قدامة المقدسي (٦٨٢هـ)، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ود.عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، ط١، ١٩٩٥م.
- **شرح المفصل:** يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا، المعروف بابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠٠١م .
- **شرح تنقيح الفصول:** أبو العباس شهاب الدين أحمد الشهير بالقرافي (ت٦٨٤هـ)، تح: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط١، ١٩٧٣م.
- **شرح قطر الندى وبلَّ الصدى:** أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط١١، ١٩٦٣م .
- **الظرف بين النحويين والأصوليين**، أ.م.د سهاد جاسم عباس، الجامعة العراقية، كلية التربية للبنات، ملحق مجلة كلية التربية، ع: ٣ .

- **الظرف خصائصهُ وتوظيفهُ النحوي:** د. المتولي علي المتولي الأشرم، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة، ٢٠٠٣م.
- **عمدة الكتاب:** لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، تح: بسَّام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، ط(١) ٢٠٠٤م .
- غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، أحمد بن محمد شهاب الدين الحسيني الحموي الحنفي (١٠٩٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط(١)، ١٩٨٥م.
- **الفروع وتصحيح الفروع:** محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج شمس الدين المقدسي (ت٧٦٣هـ)، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٣م.
- **كتاب سيبويه:** عمرو بن عثمان بن قنبر، ابو بشر الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨هـ.
- **الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:** محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨م)، ضبط وتوثيق: أبي عبد الله الداني منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠٠٦م .
- **الكنَّاش في فنِّي النحو والصرف:** الملك المؤيَّد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيُّوبي الشهير بصاحب حماة (ت٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوَّام، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ٢٠٠٤م .
- **الكوكب الدريّ في تخريج الفروع الفقهيّة على المسائل النحوية:** جمال الدين الأسنويّ (ت٧٧٢هـ)، تح: د. عبد الرزاق السعدي، راجعه: د. عبد الستّار أبو غدّة، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، دولة الكويت، ط١، ١٩٨٤م.
- **اللباب في علل البناء والإعراب:** أبو البقاء العُكبري البغدادي(ت٦١٦هـ)، تح: د. عبد الإله نبهان، دار الفكر ـ دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

- **اللمحة في شرح المُلحة:** محمد بن الحسن الصَّائغ (ت٧٢٠هـ)، دراسة وتحقيق: إبراهيم بن سالم الصَّاعدي، عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية ـ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ .
- محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي(ت١٣٣٢هـ) تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط(١)، ١٤١٨هـ .
- **المرتجل في شرح الجمل:** أبو محمد بن عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشَّاب(ت٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م .
- **معاني القرآن وإعرابه:** أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م .
- **معاني النحو:** د. فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٣م .
- **مغني اللبيب عن كُتب الأعاريب:** ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، حقَّقه وخرَّج شواهده، د. مازن المبارك، ومحمَّد علي حمدَّ الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر ـ دمشق، ط١، ١٩٦٤م .
- **المفصل في صنعة الاعراب:** ابو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- **المقتضب:** صنعة أبي العبّاس محمد بن يزيد المبرّد (٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م .
- **النحو الوافي:** د. عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، مصر، ط٣، (د.ت).
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت).